إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/53
للنشر الفوري
٣ مارس ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

# صندوق النقد الدولي يدعو إلى إجراء عاجل تجاه الموجة الثالثة من الأزمة العالمية التي بدأت تضرب البلدان الأكثر فقرا

نبه اليوم السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى أن الأزمة المالية العالمية بدأت توجه ضربات قاسية إلى البلدان الفقيرة، بما فيها البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، ودعا المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل والسخي لتجنب آثار هذه الأزمة التي يمكن أن تكون مدمرة على أكثر البلدان ضعفا.

وقال سيادته في مناسبة طرح دراسة جديدة أعدها الصندوق بعنوان *"تأثير الأزمة المالية على البلدان منخفضة الدخل"*: "بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصادات المتقدمة ثم الصاعدة، ظهرت الآن موجة ثالثة من الأزمة بدأت تسدد ضرباتها لأفقر بلدان العالم وأكثرها ضعفا، وهو ما يهدد الإنجازات الكبيرة التي حققها الكثير من البلدان منخفضة الدخل على مدار العقد الماضي في مجالات زيادة النمو وتخفيض الفقر وتعزيز الاستقرار السياسي. وإنني أحث المانحين على النهوض لمستوى التحدي وتقديم التمويل اللازم للحفاظ على هذه المكاسب التي تحققت بمشقة بالغة والحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية."

وتشير دراسة الصندوق إلى أن هناك أكثر من ٢٠ بلدا معرضا بشكل خاص لتداعيات الأزمة. وسوف تحتاج أكثر البلدان تضررا من الأزمة إلى ٢٥ مليار دولار أمريكي على الأقل في شكل تمويل ميسر عاجل هذا العام، ولكن التمويل المطلوب قد يتجاوز ذلك بكثير نظرا لاحتمالات النتائج الفادحة التي قد تتجاوز السيناريو المتوقع للاقتصاد العالمي، وكذلك إمكانية تأثير الأزمة على عدد أكبر من البلدان مع تزايد عمق الأزمة.

وأضاف السيد ستراوس–كان: "يجب أن يضمن المانحون الثنائيون زيادة تدفقات المعونة وليس تقليصها. وفي وقت تنفق فيه الاقتصادات المتقدمة مئات المليارات من الدولارات لتوفير دفعة تنشيطية من المالية العامة وإعادة هيكلة القطاع المالي، يتعين أن نفسح مجالا لمساعدة البلدان منخفضة الدخل."

ونبه سيادته إلى إمكانية أن يكون لانخفاض النمو انعكاسات خطيرة على أوضاع الفقر وربما أيضا على الاستقرار السياسي، مضيفا أنه ينبغي التوسع في الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين بغية حماية الفقراء. وفي نفس الوقت، سوف يكون من الأهمية بمكان حماية الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية الحيوية.

وأكد السيد ستراوس-كان هدفه المتمثل في مضاعفة طاقة الصندوق على الإقراض بشروط ميسرة، وأضاف أن الصندوق ينظر أيضا في السبل الممكنة لجعل قروضه التي تقدم للبلدان منخفضة الدخل أكثر مرونة بحيث تعكس ما تتميز به من تنوع متزايد إلى جانب ازدياد التعرض لمخاطر التقلب العالمي. وقال سيادته إن "الصندوق يعِد لتحرك استثنائي تجاه ما يشكل أزمة استثنائية تواجه أفقر اقتصادات العالم."

**أهم الاستنتاجات**

- شهدت آفاق الاقتصاد في البلدان منخفضة الدخل تدهورا حادا ومفاجئا. فطبقا لآخر تنبؤات صندوق النقد الدولي، يُتوقع أن يبلغ النمو في هذه البلدان أكثر بقليل من ٤% ــ أي دون المتوقع منذ عام مضى بأكثر من نقطتين مئويتين ــ مع تركز الاحتمالات المرجحة على الجانب السلبي. ومن حيث نصيب الفرد، يعني هذا أن الدخول في كثير من بلدان العالم سوف تشهد ركودا على أفضل تقدير هذا العام، بل ربما أصابها الانكماش.

- وتخلص الدراسة إلى أن الأزمة العالمية تخنق صادرات البلدان منخفضة الدخل بدرجة حادة، في الوقت الذي تؤدي فيه أيضا إلى الحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين إليها، وكلاهما كان قد أصبح مصدرا مهما للتمويل في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، سيواجه كثير من البلدان انخفاضا حادا في إيرادات المالية العامة كما سيتعرض بعضها لضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي.

- ويحدد تحليل صندوق النقد الدولي ٢٢ بلدا منخفض الدخل يخضع لأشد قيود التمويل. وحتى تظل الاحتياطيات الخارجية لدى هذه البلدان عند مستويات مأمونة (تغطي حوالي ٣-٤ شهور من الواردات)، ينبغي أن يتوافر في عام ٢٠٠٩ قدر إضافي من التمويل الميسر لا يقل عن ٢٥ مليار دولار أمريكي. ويعادل هذا الحجم من التمويل حوالي ٨٠% من المعونة السنوية لجميع البلدان منخفضة الدخل في السنوات القليلة الماضية. وإذا ازداد تدهور أوضاع النمو العالمي والتمويل، يمكن أن يزداد عدد البلدان المعرضة للتأثر بمعدل يكاد يصل إلى الضِعف، كما يمكن أن يصل التمويل الإضافي اللازم إلى ما يقرب من ١٤٠ مليار دولار أمريكي.

**تحركات الصندوق**

- ***التمويل:*** أجرى صندوق النقد الدولي تعزيزا كبيرا لمساعداته المالية المقدمة للبلدان منخفضة الدخل. ففي إجراء اتخذه العام الماضي لمواجهة صدمة أسعار الغذاء والوقود، حدثت طفرة في اتفاقات التمويل الجديدة لصالح هذه البلدان حيث ارتفع عددها من ٥ إلى ٢٣ في عام ٢٠٠٨، وتمت زيادة الموارد المتاحة في إطار الاتفاقات القائمة البالغ عددها ١٢ اتفاقا. وقد تضاعفت قروض الصندوق الميسرة حتى وصلت إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي تقريبا في عام ٢٠٠٨، إلى جانب التمويل الإضافي غير الميسر من الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل والذي بلغ ٤ مليار دولار أمريكي. ويقف الصندوق على استعداد دائم لمساعدة أعضائه من ذوي الدخل المنخفض عن طريق تقديم تمويل ميسر إضافي هذا العام يدعم جهودهم في معالجة تداعيات الأزمة.

- ***المساعدة الفنية والمشورة:*** يعمل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل لتحديد التحركات الملائمة على صعيد السياسات بما يكفل مواجهة الأزمة، كما يعمل على دعم المساعدة الفنية لتعزيز صنع السياسات الاقتصادية في البلدان النامية. ويهدف الصندوق أيضا إلى تعزيز دور البلدان النامية ومشاركتها في الحوار الدائر بشأن السياسات في المحافل متعددة الأطراف ذات الصلة.

- ***التعاون:*** يشترك الصندوق مع حكومة تنزانيا يشترك الصندوق مع حكومة تنزانيا في عقد مؤتمر دولي كبير في دار السلام يومي ١٠ و ١١ مارس الجاري. وسوف يجمع هذا المؤتمر ٣٠٠ مشارك ــ من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، سواء من إفريقيا أو خارجها ــ لكي يتعلم كل منهم من نجاحات الآخرين ويناقش معهم أفضل سبل التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة.